دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الصناعية بالجزائر
مع عرض تجارب بعض الدول في هذا المجال

طاري عبد القادر طالب دكتوراه
جامعة مستغانم/ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير/ مخبر POIDEX
TARIAEK74@YAHOO.FR

بلمختار فضيل طالب دكتوراه
جامعة مستغانم/ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير/ مخبر POIDEX
belmokhtarfodil@yahoo.fr

بالأطرش منصور طالب دكتوراه
جامعة مستغانم / الكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير /مخبرPOIDEX
mansour.belatreche@univ-mosta.dz

الملخص: بالنظر للدور الكبير الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، تنصح الهيئات الاقتصادية والمالية الدولية الدول النامية بضرورة تأهيل مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة للقيام بالدور المنوط. ويعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر قطاعا حيويا يساهم بشكل كبير في مؤشرات الاقتصاد الوطني وهو يأتي من خلال توجه الدول نحو اقتصاد السوق وفتح مجال الاستثمار الفردي وتشجيعه، وذلك بهدف تحقيق درجات أعلى من النمو الاقتصادي وبما يحقق التنمية الاقتصادية الشاملة، تماما مثلما هو الحال بالنسبة لمختلف الاقتصاديات العالمية عموما والدول النامية خصوصا، وهو قطاع له خصوصيات معينة تميزه عن غيره من القطاعات الأخرى، إلا انه يعاني من مجموعة من العقبات والمعوقات سواء ما تعلق منها بعدم فهم طبيعة وخصوصية هذا القطاع أو ما تعلق منها بالمشكلات التي تعرفها مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى، وجب على الدول معالجتها والتخفيف من حدتها وآثارها، لتشكل سبيلا نحو تطورها ونموها. والاستفادة من تجارب الدول الرائدة في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: الصناعات الصغيرة والمتوسطة، التنمية الصناعية، التنافسية الصناعية، التنمية المستدامة.

Résumé: Compte tenu du rôle important joué par les PME dans le développement économique, les organismes économiques et financiers internationaux conseillent aux pays en développement de réhabiliter leurs petites et moyennes entreprises pour qu'elles jouent le rôle qui leur est assigné. afin d'atteindre des niveaux plus élevés de croissance économique pour parvenir à un développement économique global, tout comme est le cas du secteur des petites et moyennes des entreprises en Algérie, un secteur vital contribue de manière significative aux indicateurs de l'économie nationale, qui passe par les pays d'orientation vers une économie de marché et d'ouvrir le domaine de l'investissement individuel et encouragé, pour à diverses économies mondiales en général et les pays en développement, en particulier, un secteur qui a certaines particularités de qui le distinguent des autres secteurs, mais il souffre d'une série d'obstacles et contraintes à la fois sur le manque de compréhension de la nature et de la spécificité de ce secteur ou ceux liés aux problèmes qui exposent Les différents autres secteurs de l'économie doivent être abordés, allégés et impactés par les États pour former une voie vers leur développement et leur croissance. Et pour bénéficier des expériences des principaux pays dans ce domaine.

Mots Clés : Petites et moyennes industries, Développement industriel, Compétitivité industrielle, Le développement durable

المقدمة: تعد الجزائر من الدول النفطية بحيث يرتكز اقتصادها بشكل كبير ومباشر على عائدات المحروقات، لذلك خاضت الحكومة عدة تدابير لتصحيحي العجز، وفي سنة 2001 بدأت برامج الإنعاش الاقتصادي كآلية لتجسدت وتنفيذ سياسة اقتصادية جديدة، تختلف عن تلك التي طبقت سابقا، والتي يمكن تسميتها بسياسة الإنعاش الاقتصادي ذات التوجه الكينزي، حيت حرصت الحكومة من خلال هذه السياسة الاقتصادية على دعم وتفعيل القطاعات الاقتصادية الإستراتيجية كالفلاحة، الصناعة والخدمات، بغية تحقيق التنويع الاقتصادي وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي، وبشكل خاص الصناعات الغيرة والمتوسطة التي تمثل الشريان الأساسي في اقتصاديات البلدان العالم، حيت أنها تلعب دورا كبيرا في تنمية الاقتصاد الوطني.

ونظرا للدور الكبير الذي يلعبه قطاع الصناعة في تفعيل التنمية الشاملة، وتنشيط سوق العمل فقد حظي باهتمام كبير من خلال جملة من التدابير والسياسات الرامية إلى إنعاشه وتطويره باستمرار، وفي هذا الصدد فقد أقيمت العديد من الملتقيات لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الصناعي. ومن خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الصناعية بالجزائر؟

وللإجابة على الإشكالية نطرح الفرضيات التالية:

- ✓ تحقيق التنمية المستدامة لا يتم إلا من خلال تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ الاقتصاد الجزائري لا يزال بحاجة كبيرة إلى إصلاح سياسات لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة في أهمية موضوع التنافسية في حد ذاته، بالإضافة إلى أن البيئة العالمية شهدت العديد من التغيرات والتطورات، وعلى الدول مواكبتها وذلك بتعزيز قدراتها التنافسية في مجال الصناعة. فضرورة الاهتمام بالتنافسية من قبل الحكومات دفعها إلى التفكير في كيفية تدعيمها عن طريق تفعيل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أهداف الدراسة: تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

- ✓ التعرف على مرتكزات التنافسية ومدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، في ظل التغيرات الحاصلة في القطاع الاقتصادي.
- ✓ تحليل دور الحكومة الداعم لتنافسية الاقتصاد الجزائري وإعطاء الأولوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجال الصناعي.

منهجية البحث: سيتم استخدام الأسلوب الوصفي في هذا البحث وذلك بحصر الإطار ألمفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا عرض تجارب بعض الدول الرائدة في هذا المجال. وفضلا عن ذلك، نتبع الأسلوب التحليلي للتعرف على دور الحكومة الجزائرية الداعم لتنافسية اقتصادها من خلال دمج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بيئة الأعمال الجزائرية ومرفقتها، قصد تحقيق التنمية المستدامة.

الخاتمة: تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة من جملة من المعوقات وصعوبات تحتاج إلى الدراسة والحل العاجل، لأنها تتسبب في مواجهة هذا النوع من المؤسسات للعديد من المشكلات، ولقد حدد مؤتمر المشروعات الصغيرة وآفاق التنمية المستدامة في الوطن العربي في بيانه الختامي سنة 2000 هذه المعوقات، والتي يمكن تصنيفها في مجموعتين أساسيتين هما:

1. الإجراءات المتعلقة بتطوير هذا القطاع:[1]

تكريس حرية الأعمال والاستثمار طبقا للمادة 37 من الدستور الجزائري، بالفتح الفعلي لمجموع قطاعات النشاط الاقتصادي للمستثمرين الخواص الوطنيين و التي هي مغلقة أمامهم عمليا.

2. **إلغاء تجريم أعمال وأخطاء التسيير عمليا:** في اقتصاد السوق، يتطلب تسيير المؤسسة مسيرين يتمتعون بروح المبادرة والمخاطرة المعقولة. إذا كانت المخاطرة قد تعرضّ فعلا المؤسسة للأضرار التي تعد مقابلا للمخاطرة الواعية. فإن الضرر يكون جزاؤه طبقا للقواعد المعمول بها اقتصاديا و/أو إداريا، ويصدر عن الهيئات الاجتماعية للمؤسسة (مجلس الإدارة و الجمعية العامة).

أما إذا تم العقاب على الضرر باعتباره جريمة جنائية، فذلك يخلق مناخا يكبت المبادرة لدى المسيرين، وفي النهاية يضعف المؤسسة و يجعلها مؤسسة اقتصادية غير فعالة.

توفير هيكل لاتخاذ القرار، على أعلى مستويات الدولة، يضم وزارات المالية و الصناعة و التجارة، و تتمثل وظيفته في ضمان التوجيه المنسجم و متابعة تنفيذ الإجراءات الاستعجالية، مع التنسيق مع عالم المؤسسة. تهدف المقترحات العاجلة التي تحتويها هذه العريضة إلى الانطلاق السريع لديناميكية جديدة بالنسبة لاقتصادنا الوطني. لا يدعي منتدى رؤساء المؤسسات على الإطلاق أن مثل هذا المخطط الاستعجالي يجب أن يأخذ مكان برامج عمل الإدارات الاقتصادية .لكن مادام الأمر يتعلّق بخطة استعجالية، لا بد من منهجية ملائمة لوضعه حيز التنفيذ .إن تطبيق هذا المخطط للإنعاش يفرض إذن تبني مثل هذا الشكل من التنظيم المؤسساتي الذي يضمن الانسجام و السرعة في تطبيق القرارات المتخذة.

رفع القيود على تمويل الاستثمار بإنشاء صندوق للاستثمارات من أجل تسهيل تنمية المؤسسات و التوسع السريع للقطاع الخاص، برأسمال يقد رّ بعشرة مليارات دولار ترصد من صندوق ضبط الإيرادات. سيكون هذا الصندوق مفتوحا أيضا للمساهمة المؤسساتية و الخاصة الوطنية، و احتمالا للمستثمرين الأجانب (البنك الافريقي للتنمية، الشركة المالية العالمية، البنك الإسلامي للتنمية). سيمكن مثل هذا الصندوق من استخدام دولاب من 1 إلى 10 و هكذا من تجنيد مبلغ 100 مليار دولار للاستثمار. و لضمان إدارة هذا الصندوق في خدمة المستثمرين الوطنيين، يجب تعيين و تجنيد شبكة من الشركات الجزائرية المتخصصة في الهندسة المالية. فتح قرض وطني كبير بمبلغ 2000 مليار دينار، بضمان من الدولة، يخصصّ لتمويل المشاريع ذات الأولوية، خاصة في مجالات الاقتصاد الرقمي، و الطاقات المتجددة و دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة القادرة على الابتكار. يجب أن يتمثل الهدف من هذا القرض، عن طريق تجنيد التوفير الجامد، في تمويل مشاريع ذات الأولوية كفيلة بتعزيز القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني.

الهوامش:

[1] مجلة منتدى رؤساء المؤسسات FCE، جوان 2015، ص ص 9-10 .

1. KERZABI Abdelatif, SAIDANI Mohamed , La Taille Des PME Algériennes, Une Explication Par Les Couts De
2. Transaction, http://fseg.univ-tlemcen.dz/larevue09/Abdelatif%20KERZABI.pdf, consulté le 13 /04/2013.
3. http://ism.infometiers.org/ISM/Media/Files/RAU/lorraine-demarche-pour-un-referentiel, consulté le 08/03/2018.
4. http://oliviertorres.net/travaux/pdf/ot1lille.PDF, consulté le 12/03/2018.